الجمعية المغربية للمكونين

بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين

16 يونيو 2013

بلاغ إخباري

على إثر المذكرة الوزارية الصادرة بتاريخ 13 يونيو 2013 تحت رقم 4040 - 3 في شأن بطاقات توصيف الاختبارات الكتابية والشفوية لامتحان التخرج، وحيث انه غير واضح فيها موقف الإجماع الذي عبر عنه الذين مثلوا المراكز بخصوص امتحان التخرج لكي ينظم جهويا، وبعد أن جاءت أخبار باقتراح السيد الوزير لحل وسط بخصوص امتحان التخرج لهذه السنة مؤداه الوصاية مركزيا، وفي انتظار الاستجابة لطلب الجمعية في اللقاء بالسيد الوزير، فإن الجمعية تعلن استغرابها لهذا المقترح على اعتبار:

1 - إخلاله بالتعاقد حول تاريخ اختبارات امتحان التخرج : المتمثل في يوم الاثنين 17 يونيو 2013 وفق ما حدده مقرر السنة الدراسية لسنة 2012-2013.

2 - إخلاله بالتعاقد حول عدة التأهيل : لقد انبنت هندسة عدة التأهيل الصادرة عن الوحدة المركزية لتكوين الأطر والمنشورة على الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة التربية الوطنية منذ غشت 2012 ، على مرتكزات التأهيل المهني وخاصة الكفايات المهنية للتدريس ونهج نظام المجزوءات، الأمر الذي يبطل مقترح الوزارة المبني على خلفية البرنامج الدراسي الموحد والمنهاج المدرسي وليس منهاج التأهيل المهني.

3 - إخلاله بالتعاقد حول دليل التقويم : لقد التزمت المراكز بمقتضيات التعاقد حول دليل التقويم من خلال إنجاز المراقبة المستمرة في شطريها الأول والثاني. وبالتالي فمن غير المقبول أن يسحب منها الإشهاد على التأهيل من خلال فرض طابع مركزي لامتحانات التخرج.

4 - إخلاله بالتعاقد حول مبدأ التوصيف الوطني والتدبير الجهوي : للتذكير، فعلى مدى أربعة لقاءات وطنية [1] بالرباط وبإشراف اللجنة الوزارية الرباعية وبتمثيلية لمختلف أطراف التكوين، أكدت التوصيات والتقارير المكتوبة الصادرة عن هذه اللقاءات على تعاقد أساس، تمثل في تبني مبدأ التوصيف الوطني والتدبير الجهوي لاختبارات التخرج من المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين.إن هذا الاقتراح يؤكد التخوف الذي كان مطروحا ، ومفاده أن هذه اللقاءات لم تكن إلا إجراء شكليا لتمرير قرارات معدة سلفا.[2]

5 - إخلاله بالتعاقد حول وثيقة التوصيف: خصص لقاء 10 يونيو 2013 بالرباط للتصديق على مشروع الوثيقة الإطار الخاصة بتوصيف اختبارات امتحان التخرج من سلك تأهيل أطر هيئة التدريس بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين. وقد نصت الوثيقة المصادق عليها في نهاية اللقاء على البعد الجهوي لتدبير الاختبار الكتابي، من خلال التنصيص في النقطة الثالثة الخاصة بالمعايير المقترحة لتصحيح الاختبارات الكتابية في المسالك الثلاث، على أن المؤشرات والأوزان يترك تحديدها للجن الجهوية حسب الأسلاك والتخصصات. إلا أن الوثيقة الموقعة من قبل الوزير قد حرفت ما تم المصادقة عليه، من خلال استبدال التنصيص على اللجن الجهوية ـ والتي لم تثر ملاحظة ولا جدالا ـ بعبارة لجن إعداد المواضيع [3].

لذا نطالب السيد الوزير بالتراجع عن هذا المقترح/ الحل الوسط، لأن أمر التأهيل والتكوين شأن علمي وبيداغوجي في المقام الأول، ولا يقبل لا الحلول الوسطى ولا المؤقتة. خاصة وأن الأمر، يتعلق برهان استراتيجي يسعى إلى تمكين المراكز الجهوية من بناء شخصيتها المستقلة في تدبير شأنها البيداغوجي والتنظيمي، طبقا لمقتضيات القانون 01.00 و المرسوم 2.11.672. وذاك ما نعتبره في الجمعية شرطا أساسا لجودة تأهيل أطر هيئة التدريس.

وندعوه من جهة أخرى لاتخاذ القرار المنسجم مع الإجماع، والمنسجم مع تأكيده والتزامه في لقاءات لجنة القيادة، لتجنب الإرباك والاضطراب والاحتقان الذي لا شك ستعرفه كل المراكز بسبب هذا التراجع إذا كان امتحان التخرج مركزيا بدل تدبيره جهويا.

الإمضاء:

الرئيس

عبد الحفيظ ملوكي

1 - تاريخ اللقاءات الأربع: 06 ماي 2013 و 23 ماي 2013 و31/30/29 ماي 2013 و لقاء التصديق في 10 يونيو 2013.

2 - بيان الجمعية بتاريخ 29 ماي 2013

3 - ينظر ص: 9 من المذكرة الصادرة بتاريخ 13 يونيو 2013 .